العلاقات الإيرانية – الألمانية

١٩٧٩ – ٢٠٠٥م

م .م.حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي

الملخص

يتضمّن البحث مقدّمة مختصرة عن البدايات الاولى للنفوذ والتغلغل الالماني في ايران ، ومن ثم الدخول في صلب مادة الدراسة (العلاقات الايرانية – الالمانية ١٩٧٩ – ٢٠٠٥) من خلال تبيان البدايات والتطورات التي رافقت هذه العلاقات وما شابها من عوامل ساعدت في تطور وديمومة هذه العلاقات أو على العكس من ذلك من خلال استعراض الاحداث التي كانت في غير صالح هذه العلاقات .

وينقسم البحث الى المحاور التالية :

البدايات التاريخية للعلاقات الايرانية – الالمانية .

توتر العلاقات الايرانية – الالمانية بعد قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ .

تحسن العلاقات الايرانية – الالمانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٥م .

المانيا والملف النووي الايرانية .

وانتهاءاً بالخاتمة التي تتضمن ملخصاً لما توصلت اليه الدراسة المعنونة اعلاه .

Abstract

The current research papers included an introduction about the first beginnings for the German influence and penetration in Iran. Then, the researcher went through the main material of the paper "the Iranian – German relations 1979 – 2005" through introducing the beginnings and development which follow this relation and what's related to it from the different factors helped in existence and development of this relationship. Also the paper revealed the factors that caused problems in this relationship.

The current study divided into the following aspects of researching:

Historical beginning of the Iranian – German relations

Tensions of the relations after Islamic revolution in 1979

Improvement of the relations in the period 1997-2005

Germany and the Iranian Nuclear programme

The study ends with a conclusion of a summery of the current study \

المقدّمة

شكلت العلاقات بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والمانيا في العقود الاخيرة مفصلا مهما ومحورا اساسيا من مفاصل السياسة الخارجية لعموم اوربا ولا سيما تلك الدول المنضوية تحت لواء (الاتحاد الاوربي) وتوجهات هذه السياسة تجاه الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وبعبارة اخرى فأن المانيا الاتحادية كانت تقود الدول الاوربية وتقف في طليعتها فيما تمثله من مواقف واراء حول ما يتعلق بكثير من القضايا والامور التي تهم هذه الدول ولا سيما ما يخص الملف النووي الايراني .

لقد مثلت ايران ومنذ فترة بعيدة مجالاً خصباً للتوجه الالماني ولا سيما مع بدايات الثورة الصناعية التي شهدتها القارة الاوربية منذ منتصف القرن الثامن عشر حيث الحاجة الى الاسواق والمواد الخام لديمومة وتسويق نتاجات هذه الثورة وكانت ايران احدى الاماكن لذلك ، كما كانت الاراضي الايرانية مدعاة للاستثمار الصناعي والتجاري الالماني ، واستمر التغلغل الالماني في ايران سيما وان الحكومات الايرانية المتعاقبة وخاصة في فترة الحكم البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩) كانت تحبذ كثيرا الاعتماد على الالمان في اقامة المشاريع وتحديث الموجودة منها والاشراف المباشر للخبراء الالمان على كثير من مفاصل الحياة العسكرية والمدنية الايرانية . كما كانت ايران تفضل التعاون الالماني للخلاص من الوضع الذي كانت تعاني منه والذي يتمثل بالنفوذ البريطاني والروسي على اراضيها . وبالفعل كان لواقع العلاقات الايرانية – الالمانية اثرا كبيرا على خارطة المسرح السياسي الايراني كما حصل في عام ١٩٤١ حيث اطيح بالشاه رضا بهلوي عندما كان التأثير والوجود الالماني عاملا مهما في دخول القوات البريطانية والروسية الاراضي الايرانية والاطاحة بالشاه للخلاص من ذلك الوجود .

ولم تكن نهاية حقبة رضا شاه السياسة من المسرح الايراني نهاية لعمق العلاقات بين المانيا وايران ، خاصة بعد تقارب القوى الغربية العظمى مع بعضها البعض في نهاية الحرب العالمية الثانية وما تلاها من نهاية للحكم النازي الالماني ، حيث عادت العلاقات الى سابق عهدها من قوة وديمومة واضحة للعيان ، ولعل مساهمة الشركات الالمانية واشرافها المباشر على خطط البرنامج النووي الايراني ومساعدتها لاقامة البنى التحتية لذلك البرنامج خير مثال على عمق العلاقات بين البلدين التي عادت من جديد وبقوة هذه المرة في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي . ولم تتأثر هذه العلاقات بأية عقبة الا مع قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ حيث وقف المعسكر الغربي بكافة قواه ، وفي مقدمته المانيا بالضد من هذه الثورة الايديولوجية الجديدة التي أتت بها وعدتها خطرا حقيقيا يهدد مصالحها وأمنها بصفة مباشرة...

البدايات التاريخية للعلاقات الايرانية الالمانية

منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان الالمان متلهفين جداً لايجاد موطئ قدم للتغلغل في ايران . خاصة وان المانيا التي (ان تجد لها مكاناً تحت الشمس) حسب تعبير حكامها ، دخلت معترك المنافسة الاستعمارية بقوة بسبب حاجتها الملحة للاسواق بعد ان انتقلت بلادهم الى المرتبة الاولى من حيث الانتاج الصناعي

على صعيد القارة الاوربية[١] . ان ايران كانت تتمتع بموقع متميز في المخططات الالمانية التوسعية ، وذلك بحكم كونها جزاءاً من الشرق الاوسط[٢]،وامتداداً جغرافياً مهماً للامبراطورية العثمانية التي اصبح لالمانيا موطئ قدم ثابت فيها . وتحول مشروع سكة حديد برلين – بغداد المعروفة الى عامل اضافي قوي دفع برلين الى الاهتمام اكثر بكل مايتعلق بايران [٣].وكان حكام طهران مهتمين بدورهم بايجاد علاقات قوية مع المانيا في اطار سياستهم الرامية الى الارتكاز على قوى منافسة لبريطانيا وروسيا، الامر الذي ادركته برلين وحاولت استغلاله لصالحها الى اقصى حد ممكن[٤] .

وخلال الحرب العالمية الاولى ، وضمن توجه عام بالنسبة للعالم الاسلامي ركز الالمان على المشاعر الدينية للايرانيين ، فحاولوا تحريك بعض الزعماء من رجال الدين لاصدار فتوى تدين الوجود الروسي والبريطاني في ايران[٥] . وكما يؤكد برسي سايكس (وزير الخارجية البريطاني وقتذاك) فأن نشاط الالمان في هذا الميدان قد ترك اثارا واضحة على عامة الناس في ايران [٦].وقد بلغ هذا الامر الى الحد الذي بدأ به بعض رجال الدين بالتصريح من فوق المنابر من اجل النصر لالمانيا [٧].لكن الذي حصل ان المانيا وعلى اثر هزيمتها في الحرب العالمية الاولى فقدت مكانتها السياسية وامتيازاتها الاقتصادية التي احرزتها في ايران سواء قبل الحرب او خلالها .الا انها سرعان ما بدأت بأستعادة مواقعها المفقودة ، خصوصا وأن شركاتها التجارية تمكنت من ايجاد مواقع اقدام لها في طهران [٨] . فلم تمض سوى سنتين على انتهاء الحرب حتى بدأت الشركتان الالمانيتان فونكهلاوس (wonck house) , واندوتج(Andotch) تمارسان نشاطاً ملموساً في العاصمة الايرانية . ومنذ العام ١٩٢٢ توالت البعثات الايرانية المتوجهة صوب برلين،الامر الذي ترك بصمات واضحة على مستقبل العلاقات بين البلدين [٩] . كما بدأ السفر بين البلدين ينتظم من جديد [١٠] .

وفي الوقت نفسه استخدمت الحكومة الايرانية عدداً من الضباط الالمان السابقين في ورش الاسلحة في طهران وبوشهر [١١]، واشترت باخرة حربية المانية [١٢]. وكانت تميل ايضاً الى استخدام خبراء ماليين المان . تحولت هذه الامور الى قاعدة مناسبة للتطور اللاحق الذي طرأ على العلاقات الايرانية – الالمانية بعد سقوط الاسرة القاجارية ، اذ كانت تعكس بدورها طبيعة التوجهات الجديدة لسياسة ايران الخارجية بعد بروز رضا خان فوق المسرح السياسي الايراني .

وبسبب عوامل ذاتية للدكتاتور البهلوي نفسه [١٣]، ولعوامل موضوعية تقف في مقدمتها الرغبة في خلق ((قوة موازنة)) جديدة تستند اليها ايران في مساوماتها مع بريطانيا والاتحاد السوفيتي [١٤]، والمناورة على حساب القوى الدولية لخلق حالة معينة من الاستقلالية ، شهدت الفترة التي اعقبت ارتقاء رضا بهلوي العرش الايراني انعطافاً كبيراً في طريق تعزيز العلاقات بين طهران وبرلين في مختلف المجالات ، لاسيما في الحقل الاقتصادي . فبعد ان اعطت المانيا لرضا شاه تعهداً بأن تضع تحت تصرف حكومته خبرائها واختصاصيها [١٥]، جاءت محاولاته لتقليل اعتماد بلاده اقتصادياً على السوفيت . ففي العام ١٩٢٧ عينت الحكومة الايرانية الدكتور ليند نبلات الالماني مستشاراً للمالية الايرانية خلفاً للخبير الامريكي (ميلسبو Millspaugh)، وبدأت تتوسع في الاستعانة بالاختصاصيين الالمان والاعتماد على الخدمات الاقتصادية والفنية التي تقدمها المانيا لها [١٦] . كما وقع اختيار الحكومة الايرانية

على الدكتور (بونسكي) الخبير الاقتصادي الالماني لدراسة اوضاع ايران المالية, والاعتماد عليه لوضع مشروع انشاء بنك ايراني جديد يكون مديره المانيا [١٧]. وسرعان ما امتد النفوذ الالماني الى المرافق الحيوية للاقتصاد الايراني , واصبح للالمان الحصة الاكبر من الاختصاصيين في الدوائر المالية الايرانية في ربيع عام ١٩٢٨ بعد ان كان الامريكيون يستأثرون بهذه الميزة على مدى حوالي عقدين من الزمن .

كان من الطبيعي ان تشهد العلاقات الاقتصادية بين طهران وبرلين نموا واتساعا مطردا , لاسيما بعد توقيع الاتفاقية التجارية بينهما في العام ١٩٢١ , والتي اسفرت عن تصدير البضائع الالمانية التي اخذت تصل بكميات كبيرة الى الاسواق الايرانية , منافسة بذلك بضائع الدول الصناعية الاخرى [١٨]. كما حصل الالمان على امتيازات كبيرة في داخل ايران في مجالات النقل والصناعة وغيرها .

وكما كان عليه الوضع خلال الحرب العالمية الاولى, كذلك كان الحال الذي أوجده الالمان على الساحة الايرانية أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ان قوبلت الانتصارات النازية على القوات السوفيتية بترحاب وحماس كبيرين في ايران . واثار وجود اعداد كبيرة من الالمان ونشاطاتهم الواسعة في ايران قلقاً جدياً لدى بريطانيا والاتحاد السوفيتي ، لابسبب تخوفهما من احتمال قيام العملاء النازيين بعمليات تخريبية ضد منشآت النفط في باكو شمالاً ، ومنشأة النفط الانكلو – ايرانية جنوباً ،والآثار الخطيرة الناجمة عن ذلك فحسب[١٩] ، بل وبسبب تخوفهما من احتمال قيامهم بانقلاب عسكري في ايران يغير الموازنات القلقة ويفع بالاحداث الى ان تتطور لصالح الرايخ الثالث [٢٠] على حساب تراجع لمخططات الحلفاء[٢١].

وبعد فشل كل الجهود السياسية التي بذلها الحلفاء للضغط على رضا شاه ودفعه الى طرد الالمان من بلاده ، ادركت الحكومتان البريطانية والسوفيتية عقم الاعتماد على الاسلوب السياسي لتنفيذ مطالبهما ، وعليهما البحث عن اسلوب آخر، اكثر حسماً ، واقوى فعلاً وتأثيراً ، فكان الاسلوب العسكري هو الخيار الوحيد ، والاسلوب الناجع لقطع دابر النشاطات الالمانية في ايران وضمان تدفق نفط الاخيرة ، وتوفير مستلزمات استمرار الاتصال بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه عبر الاراضي الايرانية[٢٢]. وبهذا السبب قررت الدولتان اللجوء الى اجراءات حازمة وفعالة لحماية مصاحهما الحيوية في ايران[٢٣]. وبذلك باشرت القوات السوفيتية بالتوغل في الأراضي الايرانية من الشمال، في حين دخلت القوات البريطانية من الجنوب باتجاه المحمرة ومنشآت النفط في عبادان[٢٤]. وما كان من رضا شاه بهلوي الاان يتنازل عن العرش لابنه محمد في السادس عشر من أيلول عام ١٩٤١ [٢٥]. وبذلك تكون لطبيعة العلاقة مع المانيا وأثرها على موازين القوى العالمية أثرها البالغ على الساحة السياسية الايرانية .

وفي مطلع الخمسينات من القرن الماضي ، أيّدت المانيا تساندها الولايات المتحدة الامريكية قيام ديكتاتورية الشاه محمد رضا بهلوي ((الشرطي الامريكي في الخليج)) .

توتر العلاقات الايرانية – الالمانية بعد قيام الثورة الاسلامية

عند اندلاع الثورة الاسلامية بقيادة الامام الراحل (الخميني) وانتصارها في ايران عام ١٩٧٩ وقف المعسكر الغربي وفي مقدمته المانيا بالضد من هذه الثورة ، خاصة في ظل الآيديولوجية والافكار الاسلامية الجديدة التي اتت

بها الثورة، فما كان من المانيا الا ان تقوم بتجميد علاقاتها مع طهران ، وعند ذاك سعت الى تعزيز علاقاتها مع العراق[٢٦].

واستمرت هذه القطيعة طوال سنوات الحرب التي خاضتها الجمهورية الاسلامية الايرانية مع العراق ، اذ كانت الجمهورية الاسلامية تحاول جاهدة تأمين جبهتها الداخلية من أجل الاستمرار بالصمود امام الحرب العاتية التي استمرت ثماني سنوات كاملة استنزفت فيها الكثير من القدرات المالية والبشرية لكلا البلدين .

وكان عقد التسعينات قد زاد من حدة التوترات والخلافات في العلاقات بين البلدين ، اذ كانت قضية ((مطعم مايكونوس)) في برلين ، الذي قتل فيه ثلاثة معارضين اكراد من مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردي في ايران في آيلول عام ١٩٩٢ ، وماكان من رد فعل بون خاصة بعد ان اتهم القضاء الالماني مسؤولين ايرانين كبار من بينهم وزير الخارجية (علي اكبر ولايتي) بالتورط في هذه العملية [٢٧]، كما ادعى القضاء الالماني حينها بأن العملية كانت من تدبير الاستخبارات الايرانية .

ومما زاد من حدة التوتر الدبلوماسي بين البلدين في تلك المرحلة اعتقال طهران احد رجال الاعمال الالمان ويدعى (هلموت هوفر) في ايلول / سبتمبر ١٩٩٧ بتهمة اقامة ((علاقة جنسية)) مع فتاة ايرانية [٢٨]، وقد حكم عليه بالاعدام في كانون الثاني ١٩٩٨ . وفي نيسان ١٩٩٨ الغت المحكمة العليا هذا الحكم لعدم " توافر الادلة " وأمرت بأجراء محاكمة جديدة ، وبعد ان امضى هلموت هوفر (البالغ من العمر ٥٨ عاماً) نحو سنتين في السجن ، اصدر القضاء الايراني امراً بأخلاء سبيله في كانون الثاني عام ٢٠٠٠ مقابل غرامة مالية بلغت عشرين مليون ريال (٦٦٠٠ دولار بالسعر الرسمي) في اطار القضية المتعلقة بتهمة شتم شرطي كان مكلفاً بحراسته في سجن ايوين شمال طهران [٢٩]. واكد احد محاميه (ناصر طاهري) ان الحكم مقبول ولن يستأنف وان الغرامة قد دفعت .

وجاء انتهاء قضية هوفر التي كانت تعكر العلاقات الايرانية – الالمانية غداة الحكم الذي اصدرته محكمة برلين ضد الايراني (حامد خورسند) (٣٧ عاماً) المتهم بالتجسس على المعارضة الايرانية في المانيا ، بالسجن ١٨ شهراً مع وقف التنفيذ [٣٠].

وهكذا ، وبعد ان امضى هوفر مدة اثنان وعشرون شهراً في السجن ، فقد ازالت عملية الافراج عنه واحدة من افقم العقبات التي كانت تعترض تطبيع العلاقات الايرانية – الالمانية . الى ذلك ، فقد اعلن (يوشكر فيشر) وزير الخارجية الالماني في بيان نشرته وزارته في برلين ان (عودة هوفر من ايران رفعت مشكلة كانت تلقي بظلالها بقوة على العلاقات الالمانية) الايرانية . واضاف ان (الحكومة الالمانية تأمل عودة العلاقات الالمانية الايرانية في المستقبل) معرباً عن (سعادته وارتياحه) لعودة رجل الاعمال الى بلاده .[٣١]

تحسن العلاقات الايرانية – الالمانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ م

رغم ما ورد سابقاً من اسباب كانت داعية بالضرورة الى ايجاد اسباب التوتر والجمود على صعيد العلاقات الايرانية – الالمانية ، الا انه كان هناك ما يلوح في الافق من عمل جاد من كلا الطرفين لارساء قواعد جديدة ومتينة

لعودة العلاقات بما يعود بالمنفعة على البلدين ، خاصة وان كل من المانيا وايران هما دولتان لهما تأثير وثقل كبيرين في العالم بأعتبارهما اقطاب مهمة في المناطق التي يتواجد فيها البلدان سواء على صعيد القارة الاوربية او في منطقة الشرق الاوسط . ويبرز هذا واضحاً منذ تولي السيد محمد خاتمي لسدة الحكم في بلاده عام ١٩٩٧ بعد فوزة في الانتخابات الرئاسية الايرانية التي جرت والتي مثل فيها خاتمي الخط الاصلاحي الجديد في الجمهورية الاسلامية ، والذي كان خلالها يتبنى سياسة انفتاحية جديدة على دول العالم على اسس من التوازن والمصالح المتبادلة .

فعلى صعيد العلاقات الايرانية – الالمانية ، اعلنت وزارة الخارجية الالمانية في نيسان عام ١٩٩٨ ان اثنين من دبلوماسييها سيتوجهان الى طهران في منتصف مايو (مايس)١٩٩٨ لوضع تقويم للعلاقات بين البلدين . واوضح المتحدث بأسم الوزارة (مارتن اردمان) ان المسؤولين يعملان في دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الالمانية وفي الاجهزة القنصلية . وكان وزير الخارجية الايراني الدكتور (كمال خرازي) اعلن خلال نفس المدة ان (بعثة دبلوماسية) المانية ستصل قريباً الى ايران في محاولة لتحسين العلاقات التي لاتزال متوترة بين البلدين [٣٢]. واعتبر خرازي ان هذه الزيارة ستكون (الاولى لمسؤول الماني رفيع واول خطوة نحو تحسين العلاقات الثنائية).

وفي ٢١ كانون الثاني عام ٢٠٠٠ اكد وزير الخارجية الالماني (يوشكا فيشر) ان (الطريق اصبحت سالكة) ليقوم الرئيس الايراني محمد خاتمي بزيارة المانيا بعد عودة رجل الاعمال الالماني هلموت هوفر الذي تعرض لملاحقة قضائية في ايران ، لبلاده ، وقال الوزير الالماني امام الصحافيين اثناء زيارته الى موسكو ان مثل هذا الامر كان (يستحيل تصوره) لو بقي هوفر في السجن بأيران . واوضح المتحدث باسم الخارجية الالمانية في برلين انه مع ذلك لم تجر (أي تحضيرات ملموسة) لزيارة خاتمي [٣٣].

فيما اعلنت الحكومة الايرانية في ٢٢ كانون الثاني ان زيارة الرئيس محمد خاتمي الى المانيا " ليست في الوقت الحاضر على جدول اعمال الحكومة " رغم اطلاق سراح رجل الاعمال الالماني هلموت هوفر . وقال المتحدث بأسم وزارة الخارجية الايرانية محمد رضا آصفي ان " زيارة الرئيس خاتمي ليست على جدول الاعمال في الوقت الحاضر " مضيفاً مع ذلك ان اطلاق سراح هوفر " يزيل بعض العقبات امام تطور العلاقات بين المانيا وايران " [٣٤].

وقد تناست كل من ايران والمانيا سنوات التوتر وتعهدتا بفتح صفحات جديدة في علاقاتهما ، خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الالماني يوشكا فيشر الى طهران في آذار عام ٢٠٠٠ ، وقال وزير الخارجية الايراني كمال خرازي ونظيره الالماني فيشر في مؤتمر صحافي بطهران ان الوقت قد حان لاعادة بناء العلاقات التاريخية التي كانت تربط بين بلديهما [٣٥]. ونأى الاثنان بنفسيهما عن خلاف دبلوماسي ثار حول ما يعرف بقضية مايكونوس التي ربطت فيها محكمة المانية اغتيال منشقين بمسؤولين ايرانيين بارزين . وأدت هذه القضية الى انتكاسة طويلة الامد في العلاقات الاوربية مع طهران وصلت الى حد سحب السفراء من طهران بشكل مؤقت . وقال خرازي (قضية مايكونوس طواها الماضي ولم تعد مشكلة تواجه علاقاتنا الثنائية) . وقال فيشر (ليس هناك مشكلات من جانبنا) تعترض طريق تحسين العلاقات مضيفاً ان الانتخابات البرلمانية التي جرت في الفترة الاخيرة في ايران عززت صورتها الديمقراطية في

اعين الغرب [٣٦]. واضاف فيشر وهو اول وزير خارجية الماني يزور ايران منذ بدأ تدهور العلاقات عام ١٩٩٢(اننا مستعدون لتصحيح أي مشكلات وقعت في الماضي) .

وخلال زيارة وزير الخارجية الالمانية الى طهران تظاهر بعض مئات من المحاربين القدامى الايرانيين وانصارهم خارج السفارة الالمانية منددين بما وصفوه بدور الشركات الالمانية في امداد العراق بمواد وتقنية تستخدم في انتاج الاسلحة الكيماوية . وحمل المتظاهرون صوراء لايرانيين قد اصيبوا بالاسلحة الكيماوية خلال الحرب العراقية الايرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ وردد المتظاهرون الذين ارتدى بعضهم اقنعة واقية من الغاز (العراق يرتكب الجرائم والمانيا تدعمه)[٣٧]. ووافق فيشر على الاجتماع بمتحدث ينوب عن المتظاهرين الذين قدر عددهم بنحو مائتي شخص .

وهدفت اجتماعات فيشر مع خرازي ثم مع الرئيس محمد خاتمي الى تحسين علاقات البلدين وفتح صفحة جديدة خالية من الاتهامات المتبادلة والى السعي لاستعادة العلاقات التجارية التي كانت قوية يوماً ما وقال مسؤولون من كلا الجانبين ان هذه الخطوة ستعقبها زيارة رسمية يقوم بها خاتمي لالمانيا في الربيع المقبل (وكان خاتمي قد عمل من قبل مديراً لمركز اسلامي في هامبورغ) . وقال فيشر ان جدول اعمال زيارته يتضمن كذلك بحث قضايا حقوق الانسان وعملية السلام في الشرق الاوسط والحد من انتشار الاسلحة وجهود مكافحة المخدرات .

وكانت المانيا التي تربطها صلات سياسية وثقافية وتاريخية بايران هي اكبر شريك تجاري لها وهي المكانة التي تحتلها ايطاليا حالياً . لكن العلاقات وكما وضحنا سابقاء بدأت في التدهور عقب قضية مايكونوس التي قتل فيها منشقون ايرانيون اكراد بالرصاص في مطعم مايكونوس في برلين . وتفاقمت المشكلات بين البلدين بعد ذلك باعتقال رجل اعمال الماني في طهران فيما يتعلق بتهمة زنا . وقال فيشر رداً على الحاح الصحفيين في السؤال عن قضية مايكونوس وتداعياتها (اننا نشعر بالاسف البالغ لما حدث ونأمل ان يكون قد انقضى ولن يتكرر)[٣٨].

* * *

ليس هناك أفضل من الوصف الذي اطلق على زيارة الرئيس الايراني محمد خاتمي الى المانيا ، خلال شهر تموز عام ٢٠٠٠، وجاء تحت عنوان: " خاتمي يقتحم بسياسته الانفتاحية اسوار برلين " للتعبير عن طبيعة الزيارة وحجم الموانع التي تصطدم بامكانيات نجاحها ، الا ان عناصر الحكمة والحزم والجرأة التي اتسمت بها السياسة الخارجية الايرانية في هذا الميدان الشائك ، ذللت كثيراً من العقبات القائمة ، وسمحت بالقول ان الزيارة قد افتتحت بالفعل عهداً جديداً في العلاقات بين البلدين ، مما يصب في تعزيز الموقع الايراني في الساحة الدولية .

لقد أتت زيارة الرئيس الايراني السيد محمد خاتمي لالمانيا بعد تكهنات عديدة حول احتمالات الغائها سواء بسبب المعارضة الداخلية الالمانية لاتمام الزيارة والتي تمثلت في البيان الذي وقع عليه ١٧٥ نائباً المانياً يمثلون حوالي ربع مقاعد البوند ستاج (البرلمان الالماني) اضافة الى ٣٠٠ نائب في البرلمانات الاقليمية والذي دعا الى الغاء زيارة الرئيس الايراني الى المانيا وادان حسب قول البيان اعمال التعذيب الدائمة وقتل المعارضين وعناصر مجاهدي خلق ، او بسبب التظاهرات التي قام بها المعارضون الايرانيون في المانيا احتجاجاً على الزيارة والتهديدات التي

اطلقوها في حال اتمامها ، مما دفع بعض الصحف الالمانية القول بأن هناك تفكيراً ايرانياً جدياً بألغاء الزيارة حرصاً على عدم ارهاق اجهزة الامن الالمانية [٣٩]. ونظراً لذلك فقد فقدت الزيارة تماماً اية لقاءات جماهيرية لخاتمي، وعدم توجيهه اية خطابات للجمهور تحسباً لاحتمال قيام تظاهرات ينظمها المعارضون الايرانيون خاصة أعضاء مجاهدي خلق . وهم الذين عملوا على اثارة الاضطرابات اثناء زيارات خاتمي لكل من روما وباريس . وقامت السلطات الالمانية تحسباً لهذا الامر بابعاد المعارضين الايرانيين الذين كانوا يريدون التظاهر احتجاجاً على الزيارة ، كما طلبت من آخرين التوجه يومياً الى مركز الشرطة خلال زيارة خاتمي لعدم الحاق الضرر بالعلاقات بين المانيا وايران [٤٠]

ان اتمام الزيارة بعد كل هذه الامور ، والحرص الالماني على اجراءها الذي تمثل في تصريحات وزير الخارجية الالماني يوشكا فيشر التي رفض فيها احتجاجات النواب الالمان ، وكشف عن حرص بلاده على اتمام الزيارة يعني ان الدولتين حريصتان على دعم علاقاتهما الثنائية وعلى تجاوز الخلافات المتعددة التي اعترضت تطوير العلاقات الثنائية خلال الاعوام الماضية ، الامر الذي يعطي لزيارة خاتمي اهمية خاصة فيما يتعلق بدعم العلاقات فيما بينهما والعلاقات الايرانية مع اوربا بالنظر الى الدور الالماني المركزي في الاتحاد الاوربي الامر الذي جعل منها القاطرة التي تجر هذا الاتحاد .

وهناك عدة ملاحظات جديرة بالاشارة لوضع زيارة الرئيس خاتمي لالمانيا في اطارها الصحيح . وأول هذه الملاحظات هي ان المانيا هي صاحبة السياسة الاوربية المستقلة عن الولايات المتحدة تجاه ايران ، ويمكن القول ان هذه السياسة هي التي افشلت السياسة الامريكية المعتمدة تجاه ايران والمسماة (بالاحتواء المزدوج) بينما سميت السياسة الالمانية بسياسة (الحوار الانتقادي) وهي ترفض السياسة الامريكية التي تقوم على عزل ايران وحصارها اقتصادياً بهدف اسقاط نظامها السياسي ، وترى انه من المناسب اجراء حوار مفتوح مع ايران يتضمن توجيه انتقادات لها فيما يتعلق باوضاع حقوق الانسان والديمقراطية ومعارضتها لعملية السلام في الشرق الاوسط . ومنذ عام ١٩٩٨ حاولت الولايات المتحدة الامريكية تطوير سياستها لتشمل حصاراً اقتصادياً شاملاً على ايران ، ولكن الرفض الالماني الاوربي افشل هذه السياسة ، فيما مثل صفعة قوية للسياسة الامريكية تجاه ايران . والزيارة التي قام بها خاتمي لالمانيا لم تخرج عن هذه السياسة الالمانية أي ((الحوار الانتقادي)) . فعلى الرغم من الحرص الالماني على اتمامها ، الاان وزير الخارجية الالماني قال ان الحوار مع الحكومة الايرانية يجب الايدفع باتجاه التغطية على المشاكل القائمة بل على العكس التطرق اليها مباشرة[٤١] .

أما ثاني هذه الملاحظات فيتعلق باسباب توتر العلاقات الالمانية – الايرانية حيث كان هناك سببان مباشران سبق التطرق اليهما ، الاول هو الخاص بالحكم الذي سبق ان اصدرته احد المحاكم الايرانية على رجل الاعمال الالماني هلموت هوفر ، وازالت بالتالي واحدة من اهم العقبات التي كانت تعترض تطبيع العلاقات الايرانية – الالمانية[٤٢] .

أما السبب الثاني فهو متعلق بقضية مطعم ((مايكونوس)) في برلين . لكن استبعاد هؤلاء المسؤولين من حكومة الرئيس خاتمي أزال بعض اوجه الخلاف حول هذه القضية ، وبالتالي زالت – الى حد كبير – ثاني عقبة كانت تعترض تطوير العلاقات الايرانية الالمانية .

أما ثالث الملاحظات فتتعلق بالسياق الذي جاءت فيه زيارة الرئيس خاتمي التي تعد اول زيارة يقوم بها مسؤول ايراني كبير لالمانيا منذ نجاح الثورة الاسلامية وهي تأتي بعد زيارة ناجحة قام بها للصين قبل يومين من هذه الزيارة ، رسم خلالها سياسته الانفتاحية مع الخارج كوسيلة لامتصاص المعارضة الداخلية له من قبل تيار المحافظين المسيطر على العديد من المؤسسات السياسية الايرانية . وهي ثالث زيارة يقوم بها الرئيس خاتمي لدولة اوربية منذ ان تولى منصبه كرئيس للجمهورية الاسلامية بعد الزيارتين اللتين قام بهما الى كل من ايطاليا والتي ركز فيها على زيارة الفاتيكان ثم زيارته التي قام بها عام ١٩٩٩ لفرنسا ، وبالتالي فان زيارة خاتمي لالمانيا يمكن اعتبارها حلقة في سلسلة اتصالات ايرانية تستهدف تطوير علاقاتها مع اوربا كوسيلة لتجاوز العزلة الدولية التي تحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تفرضه عليها وللاستفادة من السياسة الاوربية التي تسعى لفتح حوار معها بهدف التوصل الى صيغ مشتركة لتطوير العلاقات معها سواء على صعيد العلاقات الثنائية ام على صعيد العلاقات الجماعية مع الاتحاد الاوربي بصفة عامة وليس مع دولة فقط بصورة فردية .

ومن الواضح ان محادثات الرئيس خاتمي في كل من روما وباريس وبكين اصطدمت ببعض العراقيل ، الان الموقف في برلين تميز عنها باجتماع سلسلة من الموانع الداخلية والخارجية والتاريخية في الوقت نفسه ، وسببت توتراً حاداً كاد يطيح باي تقارب بين الدولتين ، ومن هذه الموانع :-

–دعم الشركات الالمانية للعراق في حربه ضد ايران عبر بيعه اسلحة كيماوية .

– الفتور البارز بينهما نتيجة ما سمي بقضية " سلمان رشدي "

–سماح المانيا لمنظمة ((مجاهدي خلق)) التي ترتكب جرائم ضد المدنيين في ايران بالقيام بنشاطات واسعة في اراضيها .

هذه الموانع ، سعت واشنطن تضخيم حجمها ، وذلك للحؤول دون أي تقارب بين ايران والمانيا ، يسمح بشكل طبيعي بتقارب ايراني – اوربي ، ولا سيما ان المانيا تمتلك النفوذ القوي في الاتحاد الاوربي ، وقد سلكت اسرائيل التوجه نفسه ، وطلبت من برلين الغاء الزيارة ، وهو ما انتج حملة امريكية – اسرائيلية واكبتها مواقف داخلية توجت برفض عشرات النواب الالمان للزيارة ، وارتكزت على خلفية الاحكام التي اصدرها القضاء الايراني بأدانة عشرة من اليهود الايرانيين بالتجسس لمصلحة" اسرائيل " ، كما حملت عناوين " حقوق الانسان " و" الديمقراطية " شعارات تحريض بارزة [٤٣] .

في مواجهة هذه الموانع ، ارتكزت السياسة الايرانية الهادفة الى تعزيز النهج الاستقلالي على مختلف الصعد ، والعاملة على ادارة العلاقات الدولية انطلاقاً من عالم متعدد الاقطاب بعيداً عن هيمنة القطب الامريكي الواحد ، معتمدة على قاعدتين اساسيتين :-

الاولى : الاستفادة من طموح المانيا الى دور اوربي متميز عن الدور الامريكي ، وحماستها لاقرار قطبية متعددة على الصعيد العالمي ، ومن ثم الرهان على تحرك الماني – فرنسي يعزز هذا التوجه في المجال الاوربي عموماً . ولاشك في ان هذا الانفتاح يحرج واشنطن الداعية الى فرض عزلة سياسية واقتصادية على ايران ، مما يدفعها الى اعادة النظر في سياستها العدائية تجاهها ، وربما يحسم بشكل ايجابي ايضاً تردد بريطانيا ازاء تحسين العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية .

الثانية : استغلال حاجة المانيا الى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع ايران ، خصوصاً مع تنامي التنافس الغربي على الاستئثار بحصص كبيرة من مشاريع الاستثمارات الضخمة التي طرحتها ايران خلال خطتها الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة ، ويزيد من هذا التنافس الواقع بين دول اوربا بشكل خاص ، غياب المنافسة الامريكية بشكل كامل عن السوق الايرانية بسبب قانون " داماتو" الامريكي [٤٤].

ولا شك في ان نجاح الجمهورية الاسلامية في اختراق مختلف الضغوط الدولية والاقليمية التي استهدفتها ، وممارستها لسياسة انفتاحية مستقلة ، وبروز دورها الامني والسياسي الهام في الشرق الاوسط ووسط اسيا ، قد جعل منها احدى اهم القوى الاقليمية المؤثرة في ميزان القوى الاقليمي ، الامر الذي شكل حاجة ماسة للقوى الدولية مثل الصين وفرنسا والمانيا ، حيث الذاكرة الايرانية غير مثقلة بعبء استعماري منها ، للاقتراب من ايران لتعزيز التعاون معها على اكثر من صعيد .

ومن جهة نتائج الزيارة يمكن الحديث عن اكثر من نتيجة ايجابية على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، يكفي اعتبار انها ساهمت في ازالة العديد من العقبات التي تعترض العلاقات بين البلدين ، وأسست ركائز متينة لتعزيز التعاون ، اضافة الى ما شكلته هذه الزيارة من اشارات ومؤشرات تؤكد ان سياسة خاتمي الداخلية قد ادت الى فك العزلة الدولية عن ايران ، وهذا الامر من الاهمية بمكان بالنسبة له ، وقد اكد الرئيس الايراني ان هذه الزيارة قد فتحت عهداً جديداً في العلاقات بين البلدين ، وأنها كانت ايجابية ومهمة . وتوقع ان يكون للعلاقات الطيبة بين ايران والمانيا تأثير ايجابي على العلاقات بين ايران والدول الاوربية ، لان المانيا – حسب قوله – تعد الى حد ما العضو الاكثر نفوذاً في الاتحاد الاوربي [٤٥].

وفي هذا المجال يجدر التوقف عند نجاح الرئيس خاتمي في التوصل الى اتفاق مع المانيا على ضرورة " قيام عالم متعدد الاقطاب " ، أي ضرورة العمل على مواجهة الاحادية القطبية التي تدعوا اليها الولايات المتحدة .[٤٦]

أما على المستوى الاقتصادي ، وهو المحور الثاني من محاور نتائج زيارة الرئيس الايراني محمد خاتمي لالمانيا ، فيمكن القول ان تقدماً مهماً قد حدث على هذا الصعيد ، وهذا الملف يتعلق بالتنافس الاوربي – الاوربي بعدما طرحت ايران مشروعات ضخمة للاستثمار ضمن خطتها الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة ، من هنا ، ورغبة في استفادة الشركات الالمانية بحصة كبيرة من هذه المشروعات ، فقد اتخذت الحكومة الالمانية قراراً بمشاركة اكبر في مشاريع الخطة الخمسية الثالثة التي طرحتها حكومة خاتمي ، واعلن المستشار الالماني شرودر عن رفع سقف التأمين للشركات الالمانية العاملة حالياً في ايران من مئتي مليون مارك الى بليون مارك ، كما اعطى سقفاً مفتوحاً للتأمين

المتعلق بالمشروعات الكبرى التي سوف تناقش على اساس ثنائي بين البلدين في وقت لاحق ، واعلن عن تعزيز التعاون الايراني – الالماني المالي في مجالات بناء وتأسيس محطات الطاقة والاتصالات والصناعة خاصة صناعة السيارات ، وعن ان المانيا سوف تنقل لايران خبرتها في مجالات التكنولوجيا والعلوم . كما يتجه هذا المسار نحو تفعيل اللجنة الاقتصادية الايرانية – الالمانية التي اعلن السيد خاتمي عن احيائها اثر محادثاته مع المستشار الالماني غيرهارد شرويدر ، في وقت اعلن فيه عن زيارة قريبة لوزير الاقتصاد الالماني الى طهران قبل نهاية العام الحالي على رأس وفد من مسؤولي الصناعات الالمانية لدراسة المجالات التي يريدون الاستثمار فيها [٤٧].

والواضح على هذا المستوى ان حاجة ايران للتكنولوجيا والعلوم في مقابل حاجة المانيا للاستثمارات يمهدان لعلاقات ايرانية – المانية متطورة . وعلى حد قول وزير الخارجية كمال خرازي فأنه " سيكون للعقل الاقتصادي الكلمة الفصل في ميدان العلاقات الدولية "[٤٨].

وبالرغم من هذا التطور الكبير والملاحظ في مسيرة العلاقات الايرانية – الالمانية ، والذي كان اوج مراحله زيارة الرئيس خاتمي الاخيرة الى المانيا ، الا ان مسلسل التوترات بين الجانبين سرعان ما عاد مرة اخرى في مطلع عام ٢٠٠١، وكان هذه المرة كافياً لالغاء الزيارة المؤمل ان يقوم بها المستشار الالماني غيرهارد شرويدر الى ايران والتي كانت مقررة في ربيع ذلك العام (بسبب الظروف السياسية غير المواتية)[٤٩] حسب ما ذكرت المصادر الدبلوماسية الالمانية ، وقد جاء هذا الحدث في الوقت الذي ادانت فيه محكمة ايرانية صحفيين اصلاحيين شاركوا في مؤتمر (حول مستقبل ايران) عقد في برلين في نيسان عام ٢٠٠٠ . مما دفع الخارجية الالمانية الى استدعاء السفير الايراني في برلين لمناقشات وصفتها بأنها عاجلة [٥٠] . وذكرت مجلة (دير شبيجل) الالمانية في عددها الصادر في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠١ نقلا عن مصدر مقرب من المستشار الالماني ان الاطار السياسي الايجابي لهذه الزيارة غير موجود .[٥١]

وكان الغرض من الزيارة هو رد للزيارة التي قام بها الرئيس الايراني محمد خاتمي لالمانيا في تموز ٢٠٠٠ توترت بعدها العلاقات بين البلدين بسبب القرار الذي اتخذته ايران بمحاكمة ١٧ ايرانياً شاركوا بمؤتمر برلين مما دفع المانيا للاحتجاج مراراً لدى طهران . وقد قضت محكمة ايرانية في ١٣ كانون الثاني ٢٠٠١ بالسجن على عدد من الصحفيين الايرانيين بمدد متفاوتة شاركوا في المؤتمر ، وذكرت المصادر ان المحكمة اصدرت احكاماً بالسجن ضد ثلاثة اصلاحيين واثنين من المترجمين بتهمة تهديد الامن القومي (وتشويه صورة البلاد) في مؤتمر برلين [٥٢]. وكانت اشد عقوبة من نصيب الصحفي المنشق (اكبر جانجي) والذي حكم عليه بالسجن ١٠ اعوام ، اما الناشط عزة الله شهابي وزعيم الطلبة علي افشاري فقد صدر ضد كل منهما حكم باربعة اعوام ونصف . وقد اضيفت لعقوبة افشاري ستة اشهر اخرى بتهمة اهانة الادارة الاسلامية . وحكمت المحكمة على مترجم السفارة الالمانية (سعيد صدر) بالسجن لمدة ١٠ اعوام ، وضد المترجم الآخر (خليل رستم خاني) حكم بالسجن لمدة تسع سنوات ، يقضي ثمانية منها في بندر عباس وعاما واحداً في طهران [٥٣] .

وقد ذكر المحافظون الايرانيون ان المؤتمر يمثل تهديداً للامن القومي وهدفه الاطاحة بالنظام كما اتهم المشاركين بتشوية صورة البلاد امام (اعداء الثورة).

وكانت المانيا قد اعلنت عن شجبها في شهر كانون الاول ٢٠٠٠ لمحاكمة الايرانيين الذين شاركوا في المؤتمر تحت رعاية (هايندیت بویل) التي تربطها صلات بحزب الخضر الشريك الاصغر في حكومة شرويدر وقد تلقي هذه القضية بظلالها على العلاقات الايرانية الالمانية التي لم يطرأ عليها تغير منذ تموز ٢٠٠٠ [٥٤].

ورغم الغاء زيارة شرويدر لطهران المقررة في وقت محدد ، الا ان الالغاء لم يكن نهائياً ، فقد اعلن غيرهارد شرويدر في نفس الشهر الذي الغيت فيه الزيارة (كانون الثاني) ، انه لا يزال يعتزم زيارة طهران (في مستقبل ليس ببعيد) [٥٥]، بالرغم من تجدد التوتر بين المانيا وايران حول قضية سجن اصلاحيين بتهمة المشاركة في مؤتمر برلين اعتبر مناهضاً للاسلام .

وجاء في بيان نشره المكتب الاعلامي لدى الحكومة في برلين في ١٥ كانون الثاني ان (للحكومة الالمانية مصلحة في تحسن العلاقات الالمانية – الايرانية وتأمل في ان تفرض القوى الاصلاحية المحيطة بالرئيس خاتمي وجودها في ايران) [٥٦].

وكانت ايران قد دعت المانيا الى (التعقل) معتبرة انه (من غير المعقول او المنطقي) الربط بين العلاقات الثنائية والادانات في قضية مؤتمر برلين حسبما افادت وكالة الانباء الايرانية . وصرح محمد رضا آصفي المتحدث باسم وزارة الخارجية في تصريح نقلته وكالة الانباء الايرانية ان (أي ربط بين محاكمة مواطنين ايرانيين والعلاقات الثنائية امر غير مقبول وغير منطقي). واضاف (يجب ان يتعامل المسؤولون الالمان مع هذه المسألة بتعقل لتفادي أي تعرض للعلاقات بين البلدين) [٥٧].

كما شهدت المدة نفسها زيارات مسؤولي البلدان عاصمة كل من البلد الاخر ، ففي شباط ٢٠٠١ زار رئيس البرلمان الالماني (وولفغانغ تيرس) طهران من اجل توثيق العلاقات مع الرئيس محمد خاتمي (الذي يتكلم الالمانية ويكن الاعجاب لهذا البلد) . اعقبته زيارة السيد كمال خرازي وزير الخارجية الايراني الى برلين في ٢٩ شباط ٢٠٠٢ ، واثناء لقائه برئيس البرلمان الالماني (تيرس) اعاد الجانبان التأكيد على متانة الروابط بين البلدين [٥٨].

اضافة الى ذلك ، فقد كان التعاون وثيقاً دائماً بين الاستخبارات الالمانية والايرانية وكانت المانيا الاتحادية الوسيط المفضل بين اسرائيل وحزب الله اللبناني في ما يعود الى تبادل الجنود الاسرائيليين المحتجزين لدى فصائل المقاومة الاسلامية مقابل معتقلي ((حزب الله)) لدى الدولة الاسرائيلية[٥٩]. كما لعبت برلين دور الرابط بين طهران وواشنطن خلال الازمة الافغانية . ولم يتوان السيد فيشر وزير الخارجية الالمانية عن انتقاد مفهوم " محور الشر " الذي اطلقه جورج بوش الابن الرئيس الامريكي والذي يشمل كوريا الشمالية والعراق وايران .

ولكن ، ثمة مشكلة جديدة القت بظلالها مرة اخرى على سير العلاقات الايرانية – الالمانية،جاءت هذه المرة على خلفية نصب لوح تذكاري امام مطعم مايكونوس في برلين في نيسان عام ٢٠٠٤ يحوي اتهامات للجمهورية الاسلامية الايرانية،وقد عبر الدكتور (آهني) مساعد وزير الخارجية للشؤون الاوربية والامريكية عن احتجاج الجمهورية الاسلامية بشدة لنصب لوح تذكاري يسيء لايران امام مطعم مايكونوس خلال استدعاء السفير الالماني في طهران [٦٠].

ورفض آهنني أي تدخل لايران في حادث مطعم مايكونوس معرباً عن اسفه لانصياع المجلس المحلي في منطقة شارلاتنبورغ في برلين لبعض الضغوطات معتبراً هذا العمل بانه لايتلائم مع طبيعة العلاقات القائمة بين البلدين .

من جانبه اعرب الرئيس الالماني في طهران عن اسفه لهذه المبادرة الخاطئة مؤكداً على ان اللوح التذكاري المذكور نصب في احد الاحياء في برلين حسب قرار المسؤولين المحليين هناك ، وليس للحكومة الالمانية أي دور في نصب هذا اللوح وأعرب عن امله في ان لا يترك هذا العمل أثراً سلبياً على العلاقات القائمة بين ايران والمانيا [٦١]. واعلن انه سينقل على وجه السرعة احتجاج الجمهورية الاسلامية الايرانية للحكومة الالمانية .

فيما اعتبرت رئيسة قسم الشؤون الثقافية والاعلامية بالسفارة الالمانية في مقابلة خاصة مع وكالة مهر للأنباء ان إزاحة الستار عن لوحة مايكونوس في برلين لا علاقة له بالحكومة الالمانية ، واضافت (دايكه بوتسل) ان هذا الاجراء تم اتخاذه من قبل مسؤولي شارلاتنبورغ – ويلمرزدروف ببرلين وليس له أي علاقة بالحكومة الالمانية[٦٢].

وحول مستقبل العلاقات بين برلين وطهران بعد هذا الاجراء قال بوتسل : نظراً لان هذا الاجراء محلي فان الحكومة الالمانية اكدت ان هذه القضية لا ترتبط بها فحسب كما انها لن تؤثر على العلاقات الالمانية الايرانية .

وكانت صحيفة (دي ولت) الالمانية قد ذكرت في عددها الصادر في نيسان ٢٠٠٤ ان بلدية برلين ازاحت الستار عن لوحة مايكونوس ، ويلاحظ ان اسماء اربعة من قادة مايسمى الحزب الكردستاني الايراني قد كتبت على اللوحة، وقالت دي ولت في تقريرها ان قادة الحزب الكردستاني قتلوا قبل ١٢ عاماً في مطعم مايكونوس الواقع في منطقة ويلمرزدورف وادت العملية الى ردود فعل سلبية من قبل الاسرة الدولية . والقت رئيسة بلدية شار لا تنبورغ – ويلمرزدورف ((مونيكاتيمن)) كلمة طرحت فيها مطالب غير موثقة حول هذه الحادثة التي وقعت في ١٧ آيلول ١٩٩٢ [٦٣].

وأضافت الصحيفة انه كان مقرراً ازاحة الستار عن اللوحة في ٣١ مارس / ذار الماضي الا ان الحكومة ومجلس الشيوخ الالماني طلبا تأجيل الاحتفال بسبب مشاركة وفد ايراني في المؤتمر الدولي حول افغانستان في برلين[٦٤].

تجدر الاشارة الى ان السلطات الايرانية وخاصة بلدية طهران انتقدت الاجراء الالماني , واعلنت انها ستقوم بالمقابل بأزاحة الستار قريباً عن لوحة امام السفارة المانية بطهران تعرف حكومة برلين انها احد العناصر التي ساهمت في ارتكاب الجرائم الكيماوية لنظام صدام [٦٥]. أما حميد رضا اصفي الناطق بأسم وزارة الخارجية الايرانية فقد وصف نصب لوحة مايكونوس في مؤتمره الصحفي الاسبوعي خلال شهر نيسان بأنه عمل قبيح معتبراً هذا الاجراء بأنه من عمل جماعة تعارض العلاقات بين ايران والمانيا [٦٦].

وحول عدم قيام (كمال خرازي) وزير الخارجية الايراني بزيارة المانيا اوضح الناطق بأسم الخارجية ان خرازي قام بزيارة العديد من الدول الاوربية وسيزور المانيا مع بقية الدول الاوربية خلال الجولات القادمة [٦٧].

المانيا والملف النووي الايراني

في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الايرانية – الالمانية تطوراً ملحوظاً ومتزايداً , لوحظ في الوقت نفسه ان الحكومة الالمانية دخلت على خط العلاقات بين ايران والغرب , وفيما اشاد مسؤولون المان بتخلي طهران اخيراً عن

((سياسة الانعزال)) ودعوة بعضهم برلين الى لعب دور وساطة بين الاخيرة وواشنطن , ابدى السفير الالماني لدى ايران (باول فرايهر فون مالتسن) ثقته بأن الجهود الانسانية المبذولة لتجاوز كارثة الزلزال الذي اصاب مدينة (بم) الايرانية في العام ٢٠٠٢ ((ستؤدي الى المزيد من الانفتاح في ايران)) . وأشار الى ان حكومته تعمل حالياً على ازالة التوتر بين القيادة الايرانية والغرب . ورأى ان ((الوقت حان لتجاوز مشاعر انعدام الثقة العميقة بين الولايات المتحدة وايران)) [٦٨] .

منذ فترة والقضية النووية الايرانية مطروحة على الساحة السياسية محلياً ودولياً , وفي الواقع برزت عدة قوى سياسية على الساحة الايرانية منها المعتدلة كالدول الاوربية (المانيا وفرنسا وبريطانيا) والمتشددة الي تزعمتها الولايات المتحدة الامريكية , وقد كان الملف النووي الايراني ايضاً امتحاناً عسيراً للعلاقات الاوربية الايرانية بصورة عامة والالمانية الايرانية على وجه الخصوص , خاصة بعد ان هدد الاتحاد الاوربي بوقف المفاوضات التجارية مع ايران حال عدم توقيعها على البروتوكول الاضافي الخاص بالملف النووي , ودعوة الرئيس الامريكي جورج بوش الى الادانة الدولية للبرنامج النووي الايراني والتهديد بنقل الملف الى مجلس الامن وتلويح اسرائيل والولايات المتحدة بأمكانية توجيه ضربة استباقية للمنشأت النووية الايرانية , وذلك فقد تدخل الاتحاد الاوربي بقوة في مجالين الاول هو الضغط على ايران للتوقيع على البروتوكول الاضافي لنظام الضمانات النووية , والثاني هو الحيلولة دون نقل الملف النووي الايراني الى مجلس الامن , وفي هذا الصدد جاءت المبادرة الاوربية الثلاثية لحل الازمة النووية الايرانية من خلال زيارة وزراء خارجية كل من المانيا وفرنساوبريطانيا الى طهران في ٢١ تشرين الاول ٢٠٠٣ , واتفاقهم مع المسؤولين الايرانيين عن ادارة الملف النووي الايراني الذي يضم مؤسستي وزارة الخارجية والمجلس الاعلى للامن القومي الايراني على تعليق انشطة تخصيب اليورانيوم مقابل التكنلوجيا النووية للاغراض السلمية [٦٩] .

وبمنطق الحلول الوسط وافقت ايران من خلال المبادرة الاوربية في كانون الاول من العام نفسه بالتوقيع على البروتوكول الاضافي مقابل تعهد الدول الثلاث بالحيلولة دون رفع الامر لمجلس الامن وتقديم ضمانات لايران تسمح لها بأستخدام التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية .

وفي كانون الثاني ٢٠٠٤ اشار وزير الخارجية الايراني كمال خرازي في مقابلة مع صحيفة (فرانكفورتر الكماينه) الالمانية الى المحادثات الايرانية الاوربية حول البرامج النووية مؤكداً ان ايران ستواصل هذه المحادثات مادامت انها تحرز تقدماً ايجابياً , وافادت وكالة مهر للانباء ان خرازي قال في هذه المقابلة ان ايران ستنتظر حتى ١٥ مارس ٢٠٠٤ القادم ماستتمخض عنه نتائج محادثاتها مع المانيا وفرنسا وبريطانيا, واكد وزير الخارجية الايراني ان الجمهورية الاسلامية لن تتخلى مطلقاً عن تخصيب اليورانيوم ولكنها على استعداد لمواصلة عملية بناء الثقة [٧٠] .

واعتبر خرازي ان توقف انشطة التخصيب لا يعد حلاً مناسباً لقضية الانشطة النووية الايرانية , موضحاً ان ايران مثل سائر الدول لها حق تخصيب اليورانيوم من اجل الاستفادة منها في النشاطات النووية السلمية , وحول سؤال للصحيفة الالمانية بشأن مشاركة امريكا في المحادثات النووية , اشار خرازي الى ان ايران لم تتلق اية

مقترحات من قبل امريكا فيما يتعلق بالمشاركةبالمحادثات النووية ، واعتبر ان الحوار مع امريكا عديم الفائدة مادام الامريكان يتحدثون عن سعيهم لاقامة الديمقراطية في المنطقة[٧١] .

وفي ١٤حزيران عام ٢٠٠٤ عرضت كل من المانيا وفرنسا وبريطانيا (الترويكا الاوربية) قرار جديد أعدته فيما بينها على مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويؤكد هذا القرار استمرار الشكوك في اقتصار الانشطة النووية الايرانية على الاهداف المدنية وبقاء الملف مفتوحاً وبالطبع فان هذا يعد خلافاً لرغبة الايرانيين ، ويمكن القول ان هذا المشروع الاوربي يستند اساساً الى التقرير الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اصدرته خلال نفس الشهر لحث الايرانيين حسب رأيهم على الاسراع بتوضيح مصدر التلوث باليورانيوم العالي التخصيب ومدى برنامج الطرد المركزي ، وكان تقرير الوكالة يتضمن ان طهران لم توضح لحد الآن مصدر اثار اليورانيوم العالي التخصيب التي عثر عليها في ثلاث مواقع واشارت الى ان طهران تواصل رغم تعهداتها انتاج معدات الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم ، واكدت الوكالة ان ايران قامت باستيراد قطع غيار لأجهزة الطرد المركزي في حين انها كانت تقول حتى الآن انها تصنع محلياً.

وقد اتفقت الولايات المتحدة مع الاتحاد الاوربي على بعض الحلول بالنسبة للقضية النووية الايرانية بعد اجتماع القمة لدول الثماني الصناعية الذي انعقد في واشنطن في تشرين الاول عام ٢٠٠٤ ، وعلى أثر ذلك شهدت العاصمة النمساوية (فيينا) في ٢٧ تشرين الاول ٢٠٠٤ مفاوضات هامة قدم خلالها الاتحاد الاوربي – ممثلاً بالترويكا الاوربية (المانيا وفرنسا وبريطانيا) – مبادرة لحل القضية النووية الايرانية وايجاد نوع من المصالحة مع الايرانيين، والبنود الهامة لهذه المبادرة هي :

أولاً- على ايران ان تقوم بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم لفترة غير محددة، حتى الوصول الى اتفاق طويل الأمر بينها وبين الاتحاد الاوربي .

ثانياً- يعلن الاتحاد الاوربي عن استعداده لاعادة المفاوضات بشأن التعاون التجاري مع ايران اذا تم التعليق بالشكل الذي يطلبه (وقد جمد الاتحاد الاوربي هذا التعاون بعد ان اعلنت ايران في صيف عام ٢٠٠٤ اعادة التخصيب).

ثالثاً- يعلن الاتحاد الاوربي عن دعمه لانضمام ايران الى منظمة التجارة العالمية .

رابعاً- سيتعاون الاتحاد مع ايران في اطار مكافحة الارهاب وفقاً للقوانين والقرارات الدولية ، وابقاء منظمة مجاهدي خلق منظمة ارهابية.

خامساً – سيتعاون الاتحاد الاوربي مع ايران في مكافحتها لتهريب المخدرات .

كما اكدت الدول الثلاث في مبادراتها بـ (اننا سنعمل على ازالة اسلحة الدمار الشامل وازالتها والامكانات الخاصة بتكنولوجيا انتاج هذه الاسلحة والتكنولوجيا المزدوجة لانتاجها) .[٧٢]

وتفيد وثيقة الاتحاد الاوربي المقترحة (ان الملف النووي الايراني سيحال الى مجلس الامن الدولي اذا لم تعمل ايران وفقاً لالتزاماتها ، وسندعم نحن ايضاً هذا الأمر . اذ سيتضح لدينا بان ايران لم تستفد من اتفاق ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) في طهران كفرصة لحل الازمة النووية في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية)[٧٣]. اشارة الى زيارة وزراء خارجية الدول الثلاث الى طهران في ٢١ تشرين الاول عام ٢٠٠٣ .

وتأتي هذه المبادرة الاوربية بعد اخبار تحدثت عن اتفاق تم في تشرين الاول بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية (أي الدول الثماني الصناعية) على مشروع خاص تمد بموجبه هذه الدول ، محطات ايران النووية بالوقود النووي شريطة ان توافق طهران على ايقاف دورة الوقود النووية وذلك لرفع قسم من الخطر المفروض على بيع الطائرات المدنية الى ايران[٧٤].

ولم تتخذ طهران أي موقف رسمي في هذا المجال حيث اصبح الامر تابعاً لمفاوضات اوسع في هذا الجانب . فان الجانب الايراني لايعارض امداده بالوقود النووي الاوربي لكنه يؤكد ان تقوم ايران بانتاج قسم من هذا الوقود . وطهران تعرف ان الغربيين وخاصة الامريكيين لن يقبلوا بهذا الأمر لكن تأكيدها يأتي في اطار سياسة الاخذ والعطاء لتأخذ امتيازات اكثر من الاوربيين في المجالات السياسية والاقتصادية وليس بالضرورة النووية .

ويبدو من مباحثات ٢٧ تشرين الاول ان الطرفين اقتربا اكثر فاكثر الى الاتفاق في وجهات النظر حيث ان المبادرة الاوربية التي عرفت بالمبادرة التشجيعية لايران ستلعب دورها في اقناع طهران بان دخولها الى النادي النووي ولو باستيراد الوقود النووي من اوربا افضل له من احالة ملفه النووي الى مجلس الامن وتعرضه لحظر اقتصادي يماثل الحظر الذي فرض على العراق . وتشمل المفاوضات بين ايران والدول الاوربية الثلاث أي المانيا وفرنسا وبريطانيا مجالاً اوسع من القضايا الامنية والاقتصادية والسياسية والنووية ، حيث يستبعد المراقبون ان تشمل قضية نزع اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط ، ولايشك احد بان معالجة هذه الأمور المعقدة بحاجة الى فترة زمنية وعمل بلا كلل .

ولذلك ، فقد صرح المتحدث باسم الخاجية الايرانية حميد رضا آصفي بان المبادرة الاوربية هي مبادرة اولية وليست نهائية واصفاً اياها بغير المتوازنة ، واطري آصفي على اوربا لاختيارها سبيل التفاوض مع ايران مؤكداً ان ايران واوربا تنتهجان معاً طريقاً صحيحاً واحداً[٧٥].

وقد امهل الاتحاد الاوربي ممثلاً بالمانيا وفرنسا وبريطانيا ايران حتى نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ لتجميد كل انشطة تخصيب اليورانيوم والا احال ملفها الى مجلس الامن الدولي لفرض عقوبات محتملة ، ويمكن استخدام اليورانيوم المخصب كوقود للمفاعلات او في تصنيع قنابل نووية في حالة تخصيبه بصورة اكبر ... وقد ابدى الرئيس الايراني محمد خاتمي في ٣ تشرين الثاني تفاؤله من ان المحادثات مع الاتحاد الاوربي ستتوصل لحل النزاع بشأن البرنامج النووي الايراني الذي تقول واشنطن انه محاولة مستمرة لانتاج اسلحة ذرية . وقال خاتمي للصحفيين اذا قبل الاتحاد الاوربي بحقنا في انتاج تكنولوجيا نووية لاغراض سلمية فأننا مستعدون ان نؤكد للعالم وللاتحاد الاوربي اننا لن نسعى لحيازة اسلحة نووية .

وهذا ما أكده ايضاً ، رئيس السلطة القضائية في الجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله (هاشمي شاهرودي) لدى استقباله السفير الالماني في طهران يوم ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ عندما قال ان الجمهورية الاسلامية لاتتطلع الى امتلاك اسلحة نووية انطلاقاً من مبادئها الانسانية والاخلاقية المستمدة من الاسلام الاصيل ، لكنها ترى في نفس الوقت ان حيازة التقنية النووية حق مشروع لها ، واضاف هاشمي شاهرودي قائلاً بأن (الحرب المفروضة على ايران برهنت بدورها اننا لم نسع الى الافادة من السلاح الكيماوي والتخلي عن مبادئنا حتى في الحرب بأعتباره رداً بالمثل على ممارسات عدونا) ، كما أكد رئيس السلطة القضائية اهمية تطوير العلاقات بين ايران والمانيا لاسيما في الحقل القضائي ومكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات .[٧٦]

ومن الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية قد قامت بلضغط على كل من المانيا وبريطانيا وفرنسا كي يكونوا في صلب قرار ينتقد ايران بحجة تراخيها في قضية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولهذا اجتمع مجلس محافظيها (أي الوكالة) مع الايرانيين ، وقد صرح مدير الوكالة (محمد البرادعي) وقال (لدينا مشكلة مع ايران لم نجد لها اجوبة كافية وهي اجهزة الطرد المركزي المتقدمة ، وقضية الاشعاع الذي وجدناه على بعض الاجهزة) ، وفي الجانب الاخر فقد كان هناك نقد ايراني الى الاوربيين وحتى وكالة الطاقة الذرية حيث قال مسؤول في مجلس الامن القومي الايراني (لقد اتفقنا مع وكالة الطاقة الدولية على اغلاق الملف النووي وذلك في شباط (فبراير) الماضي وتعهد الاوربيون بأقفال الملف ، كما صرح مسؤول الملف النووي الايراني امين عام مجلس الامن القومي (حسن روحاني) بأن (الوكالة قد زارت جميع المناطق التي لم ينص عليها البروتوكول الملحق)

الا ان المانيا تعارض بشدة شن هجوم عسكري ضد ايران ، رغم تهديد واشنطن بالقيام بعمل عسكري ضد هذا البلد الواقع في الشرق الاوسط ، ويذكر ان الرئيس الامريكي جورج ووكر بوش قال في ١٧ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ انه لايمكن ان يستبعد القيام بعمل عسكري ضد ايران اذا لم تقدم هذه الاخيرة المزيد من المعلومات حول برنامجها النووي المشتبه به ، كما هددت وزيرة الخارجية الامريكية (كوندوليزا رايس) ايضاً بأحالة القضية النووية الايرانية الى مجلس الامن الدولي .[٧٧]

والمانيا بأعتبارها احدى " الدول الثلاث الكبرى " في الاتحاد الاوربي ، الى جانب فرنسا وبريطانيا ، والتي تفاوضت مع ايران نيابة عن الاتحاد الاوربي ، تعارض موقف واشنطن ، وأكد المستشار الالماني غيرهارد شرويدر ضرورة مواصلة الجهود للتوصل الى تسوية سياسية ، وانه " لاينبغي وصول الامر الى حد التدخل العسكري "[٧٨]، مضيفاً ان موقف المانيا ثابت ولا يشكل مفاجأة لانه يتفق مع مصالح المانيا . وتشعر المانيا ومعظم حلفاؤها في الاتحاد الاوربي من ان الهجمات العسكرية ضد ايران ستسبب فوضى في منطقة الخليج الغنية بالنفط ، الامر الذي سيلحق الضرر بأمن اوربا وأستقرارها ، وأن ما حدث في العراق احدى الدول المجاورة لايران اثار قلق المانيا . ورغم انقضاء ما يقرب عن سنتين على بدء قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لامريكية العملية العسكرية في العراق والاطاحة بالنظام الصدامي الديكتاتوري الحاكم ، لم يظهر الوضع الامني في العراق اية اشارة تحسن ومع مقتل اكثر من ١١٠٠ جندي امريكي ، والانفجارات المتكررة وعمليات اختطاف الاجانب واعمال العنف والقتل والارهاب ، فشلت جهود واشنطن الرامية الى استعادة النظام واحلال الامن في هذا البلد ، في تحقيق نتائج مرضية على

الصعيد الامني . واذا تكرر ما حدث في العراق في ايران ، قد يتأثر استقرار اوربا وأمنها بنتائج هذه الحرب مثل الهجرة غير الشرعية والقنابل القذرة واسعار النفط المضطربة ، وكل هذه الامور لاترغب المانيا في رؤيتها .

واشار محللون هنا الى انه ، وبالاضافة الى ذلك ، تأمل المانيا ، باعتبارها قوة رئيسية في الاتحاد الاوربي وتفضل التعددية على سياسة القطب الواحد ، في ان تؤدي جهودها السلمية الرامية لحل القضية النووية الايرانية ، الى تعزيز مكانتها الدولية [٧٩].

كما ستلحق هذه النزاعات والاضطرابات ضرراً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية بين المانيا وايران ، فخلال الاشهر العشرة الاولى من عام ٢٠٠٤ ، ارتفع حجم الصادرات الالمانية لايران بنسبة ثلاثين في المائة يصل الى ثلاثة مليارات يورو / حوالي ٣٠٩ مليون دولار امريكي / ، حسب الارقام الصادرة عن غرفة الصناعة والتجارة الالمانية[٨٠].

وقال (يوكن كلا وسنا يتزر) خبير الغرفة الالمانية لشؤون الشرق الاوسط انه " وبدون حدوث نزاع حول البرنامج النووي " ، قد يزداد حجم الصادرات . وافادت صحيفة (فايننشال تايمز دويتشلاند) اليومية الالمانية ان شركات المانية ، بما في ذلك شركات (سيمينز ومان و بوست) ، تساهم بشكل كبير في العديد من المشاريع التجارية في ايران ، مضيفة انها لن تنسحب رغم تزايد التهديد العسكري الموجه من قبل الولايات المتحدة ، وانه يجري التفاوض حالياً بشأن العديد من المشاريع المشتركة الاخرى [٨١]

وانطلاقاً من تلك الاعتبارات ، اعتبارات المصالح الحيوية لالمانيا الاتحادية في ايران ، اكد يوشكا فيشر وزير الخارجية الالماني خلال اجتماعه مع (حسن روحاني) عضو مجلس الشورى الايراني ومسؤول شؤون برامج ايران للطاقة في برلين يوم ٢٥ شباط ٢٠٠٥ ، ان بلاده ستواصل حوارها مع القيادة الايرانية وبالتالي مع المنظمة الدولية للطاقة في فيينا من أجل تقارب الافكار بين طهران وفيينا واصفاً المباحثات التي أجراها مع روحاني والتي استغرقت اكثر من ساعتين بأنها صعبة للغاية معرباً عن خشية الاوربيين والامريكيين من قيام طهران تخصيب اليورانيوم لاغراض نووية ، وحذر طهران من ان أي تقاعس في تعاملها مع المنظمة الدولية للطاقة والاتحاد الاوربي يمكن ان يؤدي لمشاكل جديدة في المنطقة [٨٢].

من جانبه اعتبر حسن روحاني ان الدول الاوربية الثلاثة شركاء ايران في الحوار الذي يجري بين طهران ومنظمة الطاقة الدولية ، وأكد روحاني ان بلاده لها الحق في تطوير برامجها النووية مؤكداً ان الحوار بين الاطراف المعنية يمكن ان يؤدي الى نتائج ايجابية ملموسة ، وشدد ان بلاده حريصة على عدم زعزعة الوضع السياسي والدولي بل تريد انجاح الجهود الدبلوماسية التي تبذلها برلين مع باريس ولندن من اجل التوصل الى حل مرضي للجميع [٨٣].

وفي ٧ آذار ٢٠٠٥ صرح المستشار الالماني غيرهارد شرويدر ان الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الاوربي لاجبار ايران بالتخلي عن انتاج الوقود النووي ، وأعرب عن تفاؤله بامكانية نجاح المحادثات مع طهران . واكد شرويدرخلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك " لدينا الانطباع من المناقشات التي جرت في

بروكسل والمانيا ، بان الادارة الامريكية تؤيد بشدة هذا الاجراء الاوربي) ولذلك نتوقع ان نطور خلال المفاوضات قوة اقناع كافية لجعل القادة الايرانيين يتخذون موقفاً ايجابياً " [٨٤].

وعلى خلفية تصريحات لوزير الداخلية الالماني (اوتو شيلي) التي هاجم فيها السياسة الايرانية وخاصة في الملف النووي والتي وصفتها طهران بانها غير مسؤولة ، اكد وزير الخارجية الالمانية يوشكافيشر في رسالة بعثها الى السفارة الايرانية في برلين بأن العلاقات بين البلدين لن تتأثر بتصريحات وزير الداخلية الالماني اوتوشيلي ، وأفادت وكالة مهر للانباء نقلاً عن مجلة (دير اشبيغل) الالمانية يوشكوفيشر أرسل في ٤ تموز ٢٠٠٥ رسالة الى سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في المانيا أكد فيها على انه لم يحصل أدنى تغيير في مواقف المانيا ازاء ايران . واضافت المجلة ان وزير الخاجية الالماني أكد في رسالته على توسيع وتعزيز العلاقات الثنائية ، مشيرة الى ان العلاقات الايرانية الالمانية تعرضت في الماضي لتوترات عديدة دون ان تسفر عن اتخاذ قرار معين . ولفتت مجلة دير اشبيغل الى ان المرحلة الحالية من العلاقات بين طهران وبرلين تميزت بحساسية اكبر نتيجة وجود مباحثات نووية بين الدول الاوربية الثلاث وايران .[٨٥]

الا ان المباحثات النووية بين ايران والاوربيين لم تشهد تقدماً ملحوظاً ، بل على النقيض من ذلك ، فقد ساءت تلك المباحثات كثيراً ، خاصة بعد ان قررت ايران في آب ٢٠٠٥ استئناف تحويل اليورانيوم في مرحلة تسبق تخصيبه رغم دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تعليق هذا النشاط [٨٦]، بعد ان كانت ايران قد علقت قبل سنتين تحويل اليورانيوم في اطار اجراءات الثقة خلال مناقشتها مع الاوربيين الذين يشتبهون شأنهم شأن الامريكيين في ان طهران تطور برنامجاً نووياً عسكرياً سرياً . وقد ادى الاجراء الايراني هذا الى توقف المفاوضات بين الاوربيين وايران بشأن البرنامج النووي .

وقد اثارت تحذيرات المستشار الالماني غيرهارد شرويدر في آب ٢٠٠٥ من قيام الولايات المتحدة الامريكية بحملة عسكرية ضد ايران بسبب خلافها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ورفضها أي اجراء عسكري ضد ذلك البلد تساؤلات لدى السياسة والصحافة تكمن في خطط جديدة تقوم الادارة الامريكية باعدادها في المنطقة تعيد العالم الى اجواء الحرب العراقية من جديد وتصيب اوربا بأنقسام جديد مثل الانقسام الذي اصابها جراء تأييد بعض الدول الاوربية للحرب الامريكية على العراق ومعارضة دول اوربية اخرى لهذه الحرب ، فبالرغم من ان المعارضة المسيحية وفي مقدمتها مسؤول شؤون السياسة الخارجية في الحزب المسيحي الديمقراطي الالماني (فولفجانغ شويبله) رأى بأن تحذيرات شرويدر اثناء خطاباته الانتخابية تريد جعل المسألة الايرانية ضمن برنامجه الانتخابي مستبعداً ، في الوقت نفسه قيام الادارة الامريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد ايران ، الا ان مسؤولين اخرين في الحزب المذكور اعربوا عن قلقهم للنية الامريكية مستندين بذلك الى تصريحات للرئيس الامريكي جورج بوش الذي اشار بأنه لايزال مع الوساطة الاوربية مع ايران وانه يريد انجاح الجهود الدبلوماسية التي تبذل .[٨٧]

ورأت هذه الفعاليات المسيحية وفي مقدمتها عضو شؤون السياسة الخارجية في البرلمان الالماني (روبربخت بولنتس) المختص بسياسة شؤون الشرق الاوسط في الحزب المسيحي الديمقراطي ان تحذيرات المستشار الالماني واقعية ومؤكداً انه ضد أي اجراء عسكري ضد طهران ، واشار الى ان اكثر اعضاء الحزب المسيحي الديمقراطي

يرفضون حرباً جديدة تقع في المنطقة . اذ ان أي حرب جديدة في منطقة الخليج لن تكون مثل تلك الحرب التي وقعت في العراق اذ ان النظام العراقي السابق كان نظاماً مكروهاً وان الامر مع ايران يختلف تماماً اذ ان لهذه الدولة (أي ايران) شعبية في الكثير من الدول العربية والاسلامية [٨٨]. كما وقد تلقى المستشار الالماني شرويدر تأييداً من اقطاب اخرى في المعارضة المسيحية التي تخوض الانتخابات النيابية بقوة من اجل الحكم في المانيا ، فقد أكد سكرتير هذا الحزب (فولكر كاودر) انه يعارض بشدة التدخل الامريكي في ايران مؤيداً المستشار الالماني ووزير الخارجية يوشكا فيشر رفضهما مشاركة المانيا بحرب ضد طهران [٨٩].

ورغم ان المانيا الاتحادية كانت وما تزال تعارض بشدة أي اجراء عسكري يتخذ ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية سواء عن طريق مجلس الامن الدولي او بواسطة تصرف فردي تتخذه الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، الا انها وكما يبدو ونتيجة لتعثر المباحثات ، اصبحت تؤيد وبدرجة اكبر من السابق احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن ، وهذا ما اكده مسؤول الماني رفيع المستوى حينما صرح في ٨ ايلول ٢٠٠٥ قائلا بأن الاتحاد الاوربي يريد احالة ايران الى مجلس الامن الدولي بعد ان قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للامم المتحدة ان طهران استأنفت العمل في وقود يمكن استخدامه لصنع اسلحة نووية لكنه لن يسعى في البداية الى عقوبات[٩٠] .

وهذا هو اول تأكيد بان اوربا ستؤيد الدعوات الامريكيه لاحالة ملف ايران النووي الى مجلس الامن منذ ان قالت الوكاله خلال الاسبوع الاول من شهر ايلول ان ايران استأنفت العمل في برنامج تخصيب اليورانيوم .

واكدت الوكاله التي مقرها فيينا ان ايران استأنفت العمل في تخصيب اليورانيوم منهية تعليقا لهذا النشاط الذري الحساس كان حجر الزاوية في اتفاق توصلت اليه في نوفمبر/تشرين الثاني مع فرنسا وبريطانيا والمانيا [٩١].

وقال المسؤول بوزارة الخارجية الالمانية انه ينبغي للوكالة التي سيجتمع مجلس محافظيها في ٩ايلول ان تطلب من مجلس الامن ان يدعو ايران الى تعليق العمل في تخصيب اليورانيوم [٩٢].

وأضاف روديجر لودكنج قائلا امام جمع في الاكاديمية الامريكية في برلين اننا مجمعون في تقييمنا للطريق الذي يجب ان نسلكه في اعقاب ما حدث.. على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن ان يحيل المسألة الى مجلس الامن .

وقال تقرير الوكالة الذي وزع على اعضاء مجلس المحافظين الخمسة والثلاثين انه منذ استئناف العمل في تخصيب اليورانيوم الشهر الماضي انتجت ايران حوالي سبعة اطنان من غاز اليورانيوم الذي يمكن تسييله الى وقود يكفي لسلاح نووي واحد [٩٣].

وقال لودكنج وهو عضو في فريق المفاوضين الالمان في المحادثات بين الاتحاد الاوربي وايران ان الدول الكبرى الثلاث في الاتحاد تتفاوض مع الاعضاء الاخرين في الوكالة لاقناعهم باحالة المسألة الى مجلس الامن الذي يملك سلطة فرض عقوبات اقتصادية . واضاف انهم لن يسعوا على الفور الى عقوبات لكن الى مساندة من مجلس الامن لدعوات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ايران لتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم واستئناف المفاوضات [٩٤].

وقالت روسيا التي تساعد في بناء محطة نووية في ايران يوم الاثنين من الاسبوع نفسه انها تعارض احالة ملف طهران الى مجلس الامن . ويمكن لموسكو ان تستخدم حق النقض (الفيتو) في المجلس لعرقلة أي تحرك نحو العقوبات .

وقد اعلنت وزارة الخارجيه الايرانيه يوم ٤ تشرين الاول ٢٠٠٥ ان ايران لن توافق على استئناف المفاوضات مع الاوربيين حول ملفها النووي اذ اشترطوا تعليق جميع النشاطات النووية الحساسة . وصرح الناطق باسم الوزارة حميد رضا اصفي ((لن تقبل جمهورية ايران الاسلاميه مفاوضات بشروط)) . وجاء هذا التصريح ردا على سؤال حول موقف طهران من دعوة الدول الاوربية ايران الى تعليق كافة نشاطاتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم قبل استئناف المفاوضات . وحث وزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي يوم ٣ تشرين الاول ايران على تعليق جميع نشاطاتها النووية الحساسة جدا مؤكدين على ارادة الاتحاد الاوربي في استئناف المفاوضات مع طهران . وقال اصفي ((بدلا من فرض شروط على المفاوضات يجدر بالاوربيين استئنافها . انهم هم الذين قطعوا المفاوضات)) موضحا ان ((بعض الدول الاوربية طلبت خلال الايام القليلة الماضية استئناف المفاوضات)) [٩٥].

وفي رد على تحذير روسيا في ٣ تشرين الاول ايران من الانسحاب من البروتوكول الملحق لمعاهدة حظر الاسلحة النووية وقال اصفي ((اذا كانت روسيا ترغب في القيام بدور ايجابي للخروج من الوضع الحالي فعليها ان تعرض خطتها)) . وبمقتضى ملحق البروتوكول الاضافي لمعاهدة حظر الاسلحة النووية يجوز للوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات تفتيش مفاجئة ومعمقة في المواقع النووية الايرانية . ووصف اصفي دعوة الولايات المتحدة في ٣ تشرين الاول ايضا كافة الدول الى عدم التعاون مع ايران نوويا بأنها ((غير شرعية وليس لها أي اساس قانوني)) [٩٦].

ولا تزال قضية الملف انووي سجالا بين الجانبين , أي بين الموقف الايراني الثابت في حقها المشروع بالافادة من عمليات التخصيب لليورانيوم في الوسائل السلمية وخاصة في مجالات توليد الطاقة الكهربائية , وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالذات مع ممثلي الاتحاد الاوربي الثلاث المانيا وفرنسا وبريطانيا المفوضون الحقيقيون الذين لهم حق التباحث مع الجانب الايراني بخصوص ملفها النووي .. وتبقى ايران تراهن على مواقف معينة في مقدمتها روسيا الاتحادية التي تعارض احالة هذا الملف الى مجلس الامن , وكذلك الموقف الالماني الذي يعارض بشدة أي خيار عسكري من جانب الدول الكبرى , ولكن في الوقت نفسه قد تخضع المانيا لضغوطات هذه الدول في فرض عقوبات معينة ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية وفي مقدمتها العقوبات الاقتصادية على سبيل المثال ...

الخاتمة

مع قيام الثورة الاسلامية بقيادة الامام الراحل الخميني وانتصارها في ايران عام ١٩٧٩ وانهاء حقبة الحكم البهلوي الذي دام ما يقارب الستين عاماً ، حتى وقف المعسكر الغربي برمته وبضمنه المانيا ضد هذه الثورة بعد ان راى فيها خطراً جديداً يخالف توجهاتها ومصالحها في ايران بل وفي منطقة الشرق الاوسط على وجه العموم ، وقد لاقت هذه الثورة ومنذ بدايات انبثاقها مشاكل عديدة للحيلولة دون نجاحها واستمرارها . فما كان من هذه القوى

الى ان تجد بدائل جديدة لمواجهتها ولعل في مقدمتها تاتي الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت بعد عام واحد من قيام الثورة الايرانية ، وقد وصلت درجة التوتر الى الحد الذي وجهت فيه الاتهامات الى المانيا بتزويد الجانب العراقي بالاسلحة الكيمياوية لاستخدامها خلال الحرب وهذا ما رددته الجمهورية الاسلامية كثيراً .

ولم تقف المشاكل بين البلدين عند هذا الحد فقط ، بل امتدت بنحو واسع لتعصف بأية محاولة قد يراها البعض لتطويرها ، فقد شهد بداية عقد التسعينات سلسلة جديدة من المعوقات ابتداءاً من قضية مايكونوس في عام ١٩٩٢ حيث الاتهامات الالمانية للجمهورية الاسلامية بعملية اغتيال معارضين اكراد ، وانتهاءاً بما عرف بقضية (هلموت هوفر) رجل الاعمال الالماني الذي وجهت اليه اتهامات بأقامة علاقة غير شرعية مع فتاة ايرانية ، وتلك مشاكل حقيقية تدخل في الاطار العام الذي يغلف التوجه العام للسياسة الالمانية التي لا تتطابق مع التوجهات الاسلامية الجديدة لايران . وقد كان لاطلاق سراح (هوفر) في عام ٢٠٠٠ اثراً جديداً على المسار الجديد الذي شهدته العلاقات الايرانية – الالمانية ، وياتي ذلك متزامناً مع حقبة الانفتاح السياسي الجديد الذي شهدته السياسة الايرانية وخاصة منذ تولي السيد محمد خاتمي للسلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ١٩٩٧ بأعتباره يمثل الخط الاصلاحي في المسرح السياسي الايراني .

وكما هو الشأن مع معظم العلاقات الايرانية الاوربية ، فقد شهدت العلاقات بين المانيا وايران أفاقاً جديدة تمثلت في الانفتاح المتبادل على الاخر ، وكذا السعي من الجانبين لديمومة وتطوير هذه العلاقات ، وبالفعل فقد شهدت تلك العلاقات بروزاً واضحاً تمثل في اعادة التمثيل الدبلوماسي في كل من البلد الاخر ، وتفعيل قنوات الاتصال والحوار بين الاطراف ذات التأثير على رسم أطر الانفتاح والتوافق . وقد كانت الزيارات المتبادلة بين الجانبين وعلى اعلى المستويات اثرها البالغ في خلق نوعية جديدة من التواصل وايجاد السبل الكفيلة بوضع الاسس الراسخة لتطوير العلاقات وبناءها ومن كافة النواحي السياسية والتجارية والاجتماعية ، ولعل في مقدمة تلك المحاور زيارة الرئيس خاتمي لالمانيا في تموز عام ٢٠٠٠ حيث كانت لها نتائجها البالغة في تطوير العلاقات وايجاد فرص الاستثمار التجاري المتبادل وتنشيط حركة التبادل التجاري والصناعي بين البلدين ، اذ تعد التجارة من الميادين النشطة التي تربط بين البلدين لا سيما وان المانيا الاتحادية تعد البلد المصدر الاول لايران .

ولابد من القول ، ان الملف النووي الايراني شكل باباً جديداً من ابواب تواصل الحوار بين الجانبين ، خاصة وبعد ان انيطت مهمة التباحث والتفاوض بشأن هذا الملف بـ (الترويكا الاوربية) المتمثلة بالمانيا وفرنسا وبريطانيا ممثلةً عن الاتحاد الاوربي وبموافقة الولايات المتحدة الامريكية حيث دخلت هذه الدول في مفاوضات ومباحثات معقدة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية لايجاد الحلول الملائمة للخلاص من التوتر الناجم عن البرنامج النووي الايراني مع المعسكر الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة ، والذي كثيراً ما قالت عنه ايران انه لاغراض الاستخدام السلمي فقط .

الهوامش

١. للمزيد عن التطور الصناعي والاقتصادي الالماني في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، راجع: د. هشام صالح التكريتي ، التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الاولى ، مجلة المؤرخ العربي، العدد السابع والعشرين ، بغداد، ١٩٨٦ ، ص ٤٠– ٥٢.

٢. اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩ –١٩٢٥ ، مراجعة : د. كمال مظهر احمد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، كانون الثاني ١٩٨٧ ، ص ٥٦ .

٣. د. نوري عبد السامرائي ، روسيا ومشروع سكة بغداد ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الخامس عشر ، بغداد ، ١٩٨٠، ص ٤٠– ٦٣ .

٤. اسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

٥. المصدر نفسه ، ص ١٣٨.

٦. المصدر نفسه ، ص ١٣٨.

7-R.K. Ramazani, The Foreign Policy of Iran ,A Developing Nation in World Affairs 1500-1941 ,Virginia,1966,P:118-119

٨. اسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص ٢٢١.

٩. محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١–١٩٤١ ، مراجعة : د. كمال مظهر احمد ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣– ٧٤.

١٠. اسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص ٢٢١.

١١. عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٣ .

12-R.K Ramazani ,Op. Cit ,P:281 .

١٣. كان رضا شاه شديد الاعجاب بالعسكرية الالمانية وباساليب الالمان في حياتهم ، ويبدو ان هذا الاعجاب جاء بعد تكليفه بحراسة بناية البعثة الدبلوماسية الالمانية في بدايات حياته الوظيفية العسكرية .

١٤. محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٧٤.

١٥. المصدر نفسه ، ص ٧٤.

١٦. المصدر نفسه ، ص ٧٤.

١٧. المصدر نفسه ، ص ٧٤.

١٨. ز. هـ . هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، بيروت ،١٩٧٣، ص ٢٥٩.

١٩. قدرت اعدادهم في ذلك الوقت بألفي شخص ، ينظر :

R.K. Ramazani , Iran's Foreign Policy 1941-1973, A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations ,Virginia ,1975,P:27-28 .

٢٠. تعرف المانيا النازية عادة بالرايخ الثالث.

21- R.K. Ramazani , Iran's Foreign Policy 1941-1973,P:33

٢٢. عبد الهادي كريم سلمان ، المصدر السابق ، ص ٧٦.

٢٣. محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧.

٢٤. المصدر نفسه ، ص ٢٦٧.

٢٥. في ٢٦ ايلول ١٩٤١ عقد المجلس الايراني اجتماعاً فوق العادة قرأ فيه رئيس الوزراء علي فروغي وثيقة تنازل رضا شاه عن العرش وعن املاكه لصالح ابنه محمد بهلوي.

٢٦. ميشال فيريه ، الدبلوماسية الالمانية تنشط في الشرق الاوسط ، (مفهوم) تحليلات وثائق السياسة والاقتصاد العالي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

٢٧. خالد السرجاني ، زيارة خاتمي للصين والمانيا : الدوافع والدلالات ، مجلة مختارات ايرانية ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٦٣.

٢٨. المصدر نفسه ، ص ٦٣.

٢٩. موقع اسلام اون لاين . نت ، تقارب ايراني الماني بعد اطلاق هوفر ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٣٠. المصدر نفسه.

٣١. جريدة البيان ، فيشر : الطريق اصبحت سالكة لزيارة خاتمي المانيا عقب عودة هوفر ، الامارات العربية المتحدة – دبي ، السبت ١٦ شوال ١٤٢٠ الموافق ٢٢ يناير ٢٠٠٠.

٣٢. جريدة البيان ، خرازي يرحب بتحسين العلاقات مع مصر ويستبعد الحوار الرسمي مع واشنطن ،بيان الاربعاء ، دولة الامرات العربية المتحدة – دبي ، الثلاثاء ٢ محرم ١٤١٩ الموافق ٢٨ آبريل ١٩٩٨ .

٣٣. جريدة البيان ، فيشر : الطريق اصبحت سالكة لزيارة خاتمي ...

٣٤. جريدة الجزيرة ، طهران : زيارة خاتمي الى المانيا ليست مطروحة على جدول الاعمال ، العدد ٩٩٧٨ ، الاحد ١٧ شوال ١٤٢٠ – ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٠ .

٣٥. جريدة البيان ، ايران والمانيا تعلنان تجاوز التوتر في الخلافات ، دولة الامارات العربية المتحدة – دبي ،الاربعاء ، ٢ ذي الحجة١٤٢٠ هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٠ .

٣٦. المصدر نفسه .

٣٧. المصدر نفسه .

٣٨. المصدر نفسه .

٣٩. خالد السرجاني ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

٤٠. المصدر نفسه ،ص ٦٣ .

٤١. المصدر نفسه ،ص ٤١ .

٤٢. جريدة البيان ، المصدر السابق ، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٠ .

٤٣. علي هادي ، عهد جديد في العلاقات الايرانية الالمانية . زيارة خاتمي تعزز نهج مواجهة الهيمنة الاميركية ، العهد – دوليات واقليميات ، تموز – الجمعة ٢٠٠٠/٧/٢١ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

٤٤. قانون داماتو :– فرضته الادارة الامريكية ازاء ايران عام ١٩٩٦ وبموجبه فرضت عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر اموالاً في قطاع النفط الايراني تزيد على (٦٠) مليون دولار . والهدف منه الحيلولة دون تطوير قطاع النفط الايراني وبالتالي عدم استثمار عوائد هذا القطاع في تطوير قدراتها العسكرية .

٤٥. خالد السرجاني ، المصدر السابق ،ص ٦٤ .
٤٦. علي هادي ، المصدر السابق .
٤٧. خالد السرجاني ، المصدر السابق ،ص٦٤. .
٤٨. علي هادي ، المصدر السابق .
٤٩. جريدة البيان ، شرويدر يلغي زيارته الى طهران – ايران : السجن للمشاركين بمؤتمر برلين ، بيان الاربعاء ، الاحد ١٩ شوال ١٤٢١ هـ الموافق ١٦ يناير ٢٠٠١ .
٥٠. المصدر نفسه .
٥١. المصدر نفسه.
٥٢. المصدر نفسه .
٥٣. المصدر نفسه .
٥٤. المصدر نفسه .
٥٥. جريدة البيان ،شرويدر عازم على زيارة طهران رغم خلاف مؤتمر برلين ،بيان الاربعاء ، الثلاثاء ٢١ شوال ١٤٢١ هـ الموافق ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١. .
٥٦. المصدر نفسه .
٥٧. المصدر نفسه .
٥٨. ميشال فيريه ، المصدر السابق .
٥٩. المصدر نفسه .
٦٠. مهر للانباء ، وزارة الخارجية تستدعي السفير الالماني في طهران، تهران : ./٠٢ / ١٣٨٣ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٦١. المصدر نفسه .
٦٢. مهر للانباء ، ازاحة الستار عن لوحة ميكونوس لاعلاقة له بالحكومة الالمانية ، تهران :٠٢/٠٢، ١٣٨٣،الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
٦٣. المصدر نفسه .
٦٤. المصدر نفسه.
٦٥. المصدر نفسه.
٦٦. مهر للانباء ، اسرائيل وشارون هما المصدران الرئيسيان للتهديد وانعدام الامن في المنطقة ، تهران : ./٢٠/١٣٨٣.
٦٧. المصدر نفسه .
٦٨. صحيفة الحياة ، خاتمي يدعو واشنطن الى تغيير سياستها : المساعدات وحدها غير كافية لحل الخلافات ، في ٢٠٠٣/١٢/٣١.
٦٩. يوسف عزيزي ، ايران والمبادرة الاوربية – ٣ لاعبين على مسرح الملف النووي ، جريدة الزمان ، العدد ١٩٥٥، التاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٧.
٧٠. مهر للانباء ، خرازي : لن نتخلى عن تخصيب اليورانيوم ولكن سنواصل بناء الثقة ، تهران : ١٣٨٣/١١/٢٩، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
٧١. المصدر نفسه .
٧٢. يوسف عزيزي ، المصدر السابق .
٧٣. المصدر نفسه .

٧٤. المصدر نفسه .
٧٥. المصدر نفسه .
٧٦. الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، شاهرودي: لن نتراجع عن حقنا حيازة التقنية النووية ، .WWW.IRIBNEWS.IR
٧٧. صحيفة الشعب اليومية اونلاين ، لماذا تعارض المانيا استخدام القوة ضد ايران ، تحديث في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ .
٧٨. المصدر نفسه .
٧٩. المصدر نفسه .
٨٠. المصدر نفسه .
٨١. المصدر نفسه .
٨٢. وكالة الانباء السعودية ، سياسي / المانيا وايران / مباحثات ، ١٦ محرم ١٤٢٦ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠٠٥ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
٨٣. المصدر نفسه.
٨٤. صحيفة الاتحاد السعودية ، الدعوة الى شرق اوسط خال من السلاح النووي تتجدد ، العدد ١٠٨٣٨ ، الثلاثاء ٢٧ محرم ١٤٢٦ هـ / ٨–٣–٢٠٠٥ م .
٨٥. مهر للانباء ، فيشر : تصريحات اوتو شيلي لن تؤثر على علاقات برلين مع طهران ، طهران :٢٠٠٥/٧/٢٥ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
٨٦. جريدة الزمان ، آصفي : ايران ترفض التفاوض بشروط ، السنة ٨، العدد ٢٢٣١، الاربعاء ٢ رمضان ١٤٢٦ هـ – ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥ م .
٨٧. وكالة الانباء السعودية ، المانيا / اراء حول العراق وايران / مفاجأة جديدة لواشنطن ، ١١ رجب ١٤٢٦ هـ الموافق ١٦ اغسطس ٢٠٠٥م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٨٨. المصدر نفسه .
٨٩. المصدر نفسه .
٩٠. القناة ، المانيا تؤكد على احالة ملف ايران لمجلس الامن ، برلين – وكالات : ٢٠٠٥/٩/٩، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٩١. المصدر نفسه .
٩٢. المصدر نفسه .
٩٣. المصدر نفسه .
٩٤. جريدة الزمان ، المصدر السابق ، العدد ٢٢٣١، في ٥ تشرين الاول ٢٠٠٥ .
٩٥. المصدر نفسه .
٩٦. المصدر نفسه .

المصادر

الكتب باللغة العربية :

١ – اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩–١٩٢٥ ، مراجعة : د. كمال مظهر احمد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، كانون الثاني ١٩٨٧.

٢ – ز. هـ . هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، بيروت ،١٩٧٣.

٣ – عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٦.

٤ – محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١– ١٩٤١ ، مراجعة : د. كمال مظهر احمد ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ،١٩٨٨ .

ب– الكتب باللغة الانكليزية :

1- R.K. Ramazani , The Foreign Policy of Iran , A Developing Nation in World Affairs 1500-1941 ,Virginia ,1966.

2- R.K. Ramazani , Iran's Foreign Policy 1941-1973, A Study od Foreign Policy in Modernizing Nations , Virginia,1975.

جـ– الصحف والمقالات والدوريات العربية :

١. الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، شاهرودي : لن نتراجع عن حقنا حيازة التقنية النووية ، WWW.IRIBNEWS.IR.

٢. القناة ، المانيا تؤكد على احالة ملف ايران لمجلس الامن ، برلين – وكالات : ٢٠٠٥/٩/٩ م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

٣. جريدة البيان ، فيشر : الطريق اصبحت سالكة لزيارة خاتمي المانيا عقب عودة هوفر ، الامارات العربية المتحدة – دبي ، السبت ١٦ شوال ١٤٢٠هـ ، الموافق ٢٢ يناير ٢٠٠٠.

٤. جريدة البيان ، خرازي يرحب بتحسين العلاقات مع مصر ويستبعد الحوار الرسمي مع واشنطن ، بيان الاربعاء ، دولة الامارات العربية المتحدة –دبي ، الثلاثاء ٢ محرم ١٤١٩ هـ الموافق ٢٨ ابريل ١٩٩٨.

٥. جريدة البيان ، ايران والمانيا تعلنان تجاوز التوتر في الخلافات ، دولة الامارات العربية المتحدة – دبي ، الاربعاء ، ٢ذي الحجة ١٤٢٠هـ ، ٨مارس ٢٠٠٠.

٦. جريدة البيان ، شرويدر يلغي زيارته الى طهران – ايران: السجن للمشاركين بمؤتمر برلين , بيان الاربعاء , الاحد ١٩ شوال ١٤٢١هـ الموافق ١٦ يناير ٢٠٠١ .

٧. جريدة البيان ، شرويدر عازم على زيارة طهران رغم خلاف مؤتمر برلين ، بيان الاربعاء ، الثلاثاء ٢١ شوال ١٤٢١ هـ الموافق ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١.

٨. جريدة الجزيرة , طهران : زيارة خاتمي الى المانيا ليست مطروحة على جدول الاعمال , العدد ٩٩٧٨ , الاحد ١٧ شوال ١٤٢٠–٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٠ .

٩. جريدة الزمان , اصفي : ايران ترفض التفاوض بشروط , السنه ٨ , العدد ٢٢٣١ , الاربعاء ٢ من رمضان ١٤٢٦ هـ/٥ تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٥ م.
١٠. خالد السرجالي , زيارة خاتمي للصين والمانيا : الدوافع والدلالات , مجلة مختارات ايرانية , العدد الثاني , السنة الاولى , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , سبتمبر ٢٠٠٠.
١١. صحيفة الاتحاد السعودية , الدعوة الى شرق اوسط خال من السلاح النووي تتجدد , العدد ١٠٨٣٨ , الثلاثاء ٢٧ محرم ١٤٢٦ هـ/٨-٣-٢٠٠٥م.
١٢. صحيفة الحياة , خاتمي يدعو واشنطن الى تغيير سياستها :المساعدات وحدها غير كافية لحل الخلافات , في ٢٠٠٣/١٢/٣١.
١٣. صحيفة الشعب اليومية اونلاين , لماذا تعارض المانيا استخدام القوة ضد ايران , تحديث في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥م.
١٤. علي هادي , عهد جديد في العلاقات الايرانية الالمانية : زيارة خاتمي تعزز نهج مواجهة الهيمنة الامريكية , العهد – دوليات واقليميات , تموز – الجمعه ٢١ / ٧ /٢٠٠٠ , الشبكة الدولية لمعلومات (الانترنت).
١٥. مهر للانباء , وزارة الخارجية تستدعي السفير الالماني في طهران , تهران : ١٣٨٣ /٠٢/٠ , الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
١٦. مهر للانباء , ازاحة الستار عن لوحة ميكونوس لا علاقة له بالحكومة الالمانية , تهران : ١٣٨٣/٠٢/٠٢, الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
١٧. مهر للانباء , اسرائيل وشارون هما المصدران الرئيسيان للتهديد وانعدام الامن في المنطقة , تهران:١٣٨٣/٠٢/٠.
١٨. مهر للانباء , خرازي : لن نتخلى عن تخصيب اليورانيوم ولكن سنواصل بناء الثقه , تهران :١٣٨٣/١١/٢٩, الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
١٩. مهر للانباء , فيشر : تصريحات اوتو شيلي لن تؤثر على علاقات برلين مع طهران , طهران :٢٠٠٥/٧/٢٥، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٢٠. موقع اسلام اون لاين .نت ، تقارب ايراني الماني بعد اطلاق هوفر ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٢١. ميشال فيريه ، الديبلوماسية الالمانية تنشط في الشرق الاوسط ، (مفهوم) تحليلات وثائق السياسة والاقتصاد العالمي , الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٢٢. د.نوري عبد السامرائي , روسيا ومشروع سكة بغداد , مجلة المؤرخ العربي , العدد الخامس عشر , بغداد ,١٩٨٠.
٢٣. د.هشام صالح التكريتي, التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الاولى , مجلة المؤرخ العربي, العدد السابع والعشرين , بغداد ،١٩٨٦.
٢٤. وكالة الانباء السعودية , سياسي / المانيا وايران / مباحثات ,١٦ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠٠٥, الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٢٥. وكالة الانباء السعودية , المانيا / اراء حول العراق وايران /مفاجأة جديدة لواشنطن ، ١١ رجب ١٤٢٦هـ الموافق ١٦ اغسطس ٢٠٠٥, الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .
٢٦. يوسف عزيزي , ايران والمبادرة الاوربية –٣ لاعبين على مسرح الملف النووي , جريدة الزمان , العدد ١٩٥٥, التاريخ ١٧-١٠-٢٠٠٤م .